

التنافس البريطاني - العثماني على البحرين في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي

عسر محمد جعفر القرالة، أحمد محمد الطراونة*

ملخص

تبحث هذه الدراسة في التنافس البريطاني - العثماني على البحرين خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، في ضوء المصالح الاستراتيجية لكل منهما، وأثر هذا التنافس في العلاقات بين الطرفين، الذي تمثل في القنوات الدبلوماسية والاحتجاج السياسي، وفي بعض الأحيان اللجوء إلى بعض الإجراءات العسكرية؛ نظراً إلى ما تمثله جزر البحرين من أهمية اقتصادية وتجارية واستراتيجية في منطقة الخليج العربي. وقد تتبعت الدراسة أهم محطات هذا التنافس بين البريطانيين والعثمانيين، لا سيما أنه جاء في وقت كانت فيه بريطانيا قد قامت بسلسلة من الإجراءات تمثلت في ممارسة الضغوط على القوى المحلية، خاصة شيوخ البحرين؛ حيث ألزمتهم بعقد عدد من المعاهدات والاتفاقيات، كما بينت الدراسة سياسة الدولة العثمانية المناهضة للسياسة البريطانية في البحرين.

الكلمات الدالة: التنافس، بريطانيا، الدولة العثمانية، البحرين.

المقدمة

نظراً إلى موقع البحرين الاستراتيجي المهم في منطقة الخليج العربي، فقد اكتسبت أهمية سياسية واقتصادية وتجارية؛ مما جعلها مركز استقطاب وتنافس بين القوى المحلية والإقليمية والدولية في العصر الحديث، وقاعدة للتوسع شمال الخليج العربي والعراق، فضلاً عن أهميتها للطرق التجارية من وجهة نظر القوى المتنافسة، خاصة بريطانيا (حبيب، 1990)، التي حرصت على تأمين طرق مواصلاتها التجارية إلى مستعمراتها في الهند من ناحية، ولأن السيطرة على البحرين تمكّنها من ناحية ثانية، السيطرة على جهات الخليج العربي الأخرى.

وقد كانت البرتغال وفارس وعمان والدولة العثمانية في طليعة القوى المتنافسة على البحرين في القرن السادس عشر الميلادي، وفي القرن السابع عشر انضمت قوتان جديدتان، هما: بريطانيا وهولندا، إلى ركب القوى المتنافسة على البحرين؛ حيث عملتا على إضعاف النفوذ البرتغالي والقوى الأخرى، كما ساعد تنامي قوة دولة اليعاربة على طرد البرتغال من آخر معاقلها في منطقة الخليج العربي، وكذلك خروج دولة فارس من ميدان الصراع على المنطقة في القرن الثامن عشر الميلادي، الأمر الذي أدى إلى تقرد بريطانيا في نفوذها في المنطقة طوال القرن التاسع عشر الميلادي، الذي شهد أيضاً مساعي الدولة العثمانية للسيطرة على البحرين، غير أن تلك المساعي العثمانية واجهت مقاومة بريطانية شديدة حالت دون وصول العثمانيين إلى أهدافهم في البحرين، خاصة أن اهتمام الدولة العثمانية بالبحرين جاء متأخراً بعد تغلغل النفوذ البريطاني فيها، وكذلك ضعف القوة البحرية العثمانية أمام القوة البحرية البريطانية الضاربة في المنطقة، إضافة إلى المشاكل الداخلية والخارجية التي واجهت الدولة العثمانية.

وقد جاء اختيار موضوع الدراسة المحدد جغرافياً بالبحرين؛ لموقعها الجغرافي من حيث إنها تُعدُّ مفتاحاً لمنطقة الخليج العربي، ولوقوعها بين مضيق هرمز وشط العرب، إضافة إلى أهميتها للطرق التجارية، ولما تمتلكه من ثروات وموارد اقتصادية غنية، تمثلت في مغاصات اللؤلؤ. أما اختيار الفترة الزمنية وتحديدها بالنصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي؛ فيرجع إلى أن تلك الفترة شهدت اشتداد التنافس بين بريطانيا والدولة العثمانية على البحرين، خاصة بعد العودة القوية للنشاط العثماني من خلال حملة والي بغداد مدحت باشا عام 1871م إلى منطقة الخليج العربي.

وقد هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على البحرين؛ لأهميتها الاستراتيجية في منطقة الخليج العربي، خاصة أن الدراسات السابقة قد تناولت أحداث منطقة الخليج العربي على نحو عام، غلب عليه تداخل الأحداث وشمولها أقاليم الخليج العربي: الكويت، الإحساء،

* جامعة الزيتونة الأردنية؛ وجامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا، عمان، الأردن تاريخ استلام البحث 2017/3/15، وتاريخ قبوله 2017/7/19.

قطر، البحرين. وعليه، فقد انفردت هذه الدراسة بالتركيز على البحرين؛ بهدف إبراز أهميتها الجغرافية والسياسية والاقتصادية، والوقوف على مجريات صراع القوى الدولية والإقليمية والمحلية عليها.

وانتجت الدراسة المنهج التاريخي، المتسلسل زمنياً وفقاً للأحداث المهمة، مع تحليل تلك الأحداث على نحو موضوعي. واشتملت الدراسة على مقدّمة، وتمهيد تاريخي، تلاهما حديث عن التنافس البريطاني العثماني على البحرين في نهاية النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادي، ثم تناولت الدراسة التنافس البريطاني العثماني في ظلّ الصراع الداخلي على السُلطة في البحرين عام 1859م، ثم وقفت على اشتداد التنافس بين بريطانيا والدولة العثمانية على البحرين بعد فتح قناة السويس عام 1869م، ومن ثمّ عرضت للتنافس البريطاني العثماني في ظلّ الخلافات البحرينية القطرية عام 1895م، وانتهت بخاتمة وتوصيات.

وقد اعتمدت الدراسة على مجموعة من الوثائق التاريخية الأجنبية المنشورة، وعلى عدد من المصادر والمراجع ذات العلاقة بموضوعها، منها: دليل الخليج، المترجم إلى اللغة العربية عام 1975م، والمكوّن من أربعة عشر جزءاً، لمؤلفه لوريمر (Lorimer)، الذي اشتمل على مجموعة ضخمة من الوثائق البريطانية المعاصرة لفترة الدراسة، أفادتها بمادة علمية غنية عن منطقة الخليج العربي على نحو عام، والبحرين على نحو خاص. كما اعتمدت الدراسة على مجموعة من الوثائق البريطانية المنشورة المتعلقة بالمعاهدات والاتفاقيات التي أبرمتها بريطانيا مع شيوخ إمارات الخليج العربي، خاصة الوثائق المنشورة في لندن عام 1990 (Records of the Emirates, primary Documents (1820-1958), London, 1990)، للباحثين بنلوبي تسون وباردت (Penelope Tuson & Bardett)، خاصة الجزء الرابع منها.

وأفادت الدراسة أيضاً من المجموعة الوثائقية المهمة (Richard Schofield, Arabian Boundary Disputes (1639-1909), London, 1992)، التي نشرها ريتشارد سكوفيلد؛ حيث إنها غطت فترة زمنية تقارب ثلاثة قرون، وتأتي أهميتها من اشتغالها على التقارير المرسلّة من المقيم البريطاني في الخليج إلى حكومة الهند البريطانية، والرسائل المتبادلة بين تلك الحكومة ووزارة الخارجية في لندن. كما اعتمدت الدراسة على عدد من المصادر والمراجع العربية، والدراسات ذات العلاقة كدراسة الغيث (2011) المنشورة في مجلة دراسات للعلوم الإنسانية والاجتماعية، الصادرة عن عمادة البحث العلمي - الجامعة الأردنية، حول النزاعات السياسية والعسكرية في الخليج العربي في المدة ما بين 1840-1879.

تمهيد

كان دخول البرتغاليين إلى الخليج العربي في مطلع القرن السادس عشر، واحتلال البحرين في الفترة من 1521م إلى 1602م جزءاً من خطة لتأسيس إمبراطورية لهم في الشرق (الصيرفي، 1983)، والتحكّم في التجارة الشرقية عن طريق السيطرة على مخرجها التقليدية، متمثلة في مالقا، ورغبة في كسر احتكار التجارة الأوروبية الآسيوية، لذلك عمدت البرتغال إلى احتلال مضيق هرمز بعد سيطرتها على موانئ الساحل العماني؛ لتصبح إلى جانب مسقط والبحرين قاعدة ارتكاز لهم من أجل السيطرة على الموانئ الرئيسية على جانبي الخليج العربي. غير أنّ مركزهم تعرّض إلى الاهتزاز في أواخر القرن السادس عشر لأسباب عديدة منها: اتّحاد البرتغال مع إسبانيا، على إثر انتقال العرش البرتغالي إلى العرش الإسباني (1580م-1640م)، ممّا جعل إسبانيا تهتمّ بمستعمراتها في العالم الجديد على حساب المستعمرات البرتغالية في الشرق، حيث تخلّصت مستعمرات البرتغال السابقة من هذه التبعية ودخلت في التبعية الإنجليزية والفرنسية والهولندية. أما أهمّها على المستوى المحلي: تنامي قوة العرب العُثمانيين في عهد اليعاربة، التي قدّر لها بعد سلسلة من المعارك أن تحسم الصّراع لصالح العرب، بعد طرد البرتغاليين من آخر معاقلهم في مسقط عام 1650م، وبرز قوى أخرى نافست البرتغاليين على سيادة الخليج العربي (العابد، 1994)؛ (العجيلي، 1987).

ومع دخول العثمانيين وتمكّنهم من إحكام السيطرة على بغداد 1534م، وامتداد سيادتهم إلى الخليج العربي من خلال ميناء البصرة، بدأ الصراع البحري بين العثمانيين والبرتغاليين، واتضح ذلك في حملة والي بغداد على البصرة عام 1546م (أحمد، 1986)؛ بهدف تحويلها إلى قاعدة بحرية في الخليج العربي لمواجهة البرتغاليين، وكان ذلك جزءاً من سياسة السلطان سليمان القانوني (1520م-1566م) في التصدي للبرتغاليين من جهة، ولأهمية منطقة الخليج اقتصادياً وعسكرياً من جهة أخرى؛ كونها إحدى أهمّ المنافذ التجارية في الشرق (الشناوي، 1976).

ولمّا كان تفوّق البرتغاليين عسكرياً وتجارياً في الخليج العربي ملحوظاً في القرن السادس عشر، فقد حال ذلك دون مدّ الدولة العثمانية نفوذها على تلك المنطقة (الطبيي، 1989)، فضلاً عن انشغالها في حروب برّية طويلة في أوروبا، وحروبها مع الدولة الصفوية في بلاد فارس (أحمد، 1986)، ممّا ترتّب عليه تشتيت مواردها وقواها في أكثر من جهة، الأمر الذي أسهم في عدم نجاح

العثمانيين في تحقيق أهدافهم في الخليج العربي؛ حيث لم يُعد بمقدورهم في أواخر القرن السادس عشر إرسال حملات عسكرية إلى الخليج العربي نتيجة عدم قدرة سفنهم الصغيرة على مواجهة السفن البرتغالية الكبيرة، إضافة إلى بُعد مراكز تموين الأسطول العثماني في إسطنبول عن ميدان العمليات العسكرية في الخليج العربي، عدا عن حالة العداء بين القوتين الإسلاميتين العثمانية والصفوية آنذاك (الخطيب، 1981). إضافة إلى ما سلف، فقد أدى دخول هولندا وبريطانيا ميدان التنافس على منطقة الخليج العربي إلى إضعاف البرتغاليين وتقليص نفوذهم هناك، إضافة إلى تنامي قوة دولة اليعاربة، وقد نجم عن ذلك كله إضعاف النفوذ العثماني في منطقة الخليج العربي وسيادة البرتغاليين على مياهه (قاسم، 1985).

ومع تأسيس شركة الهند الشرقية البريطانية توثقت علاقات بريطانيا بمنطقة الخليج العربي. وما إن حصلت شركة الهند الشرقية على قاعدة لها في سورات على الساحل الغربي للهند عام 1612م، حتى عملت خلال السنوات التي أعقبت هذا التاريخ على إيجاد قاعدة تجارية لها في الخليج العربي، خاصة بعد نجاح مبعوثها إلى بلاد فارس في الحصول على فرمان من الشاه عباس الكبير (1587م-1628م) في عام 1615م، ضمن لهم حقَّ الشراكة في التجارة الحرّة في بلاد فارس، ومنحها حقَّ إقامة وكالة لها في جاسك على الساحل الشرقي للخليج العربي. كما استطاع البريطانيون، بمساعدة دولة فارس، مواجهة التحديّ الخطير الذي كان ينافسهم في الخليج العربي ممثلاً بالخطر البرتغالي، فتمكّنوا من طردهم من هرمز التي كانت تُشكّل قاعدة ارتكاز لهم في الخليج العربي، على إثر عملية عسكرية مشتركة في أوائل عام 1622م (العابد، 1979).

وتلا استيلاء البريطانيين على هرمز استقرار ممثلي شركة الهند الشرقية في ميناء بندر عباس - تقع شمال غرب هرمز، أُقيم فيها ميناء منحه الشاه عباس الأول (1588م-1629م) اسمه، فُعرف من حينها باسم بندر عباس. (Laurence, 1960)، الذي ظلَّ قرابة قرن ونصف مركزاً للنشاطات التجارية والسياسية للبريطانيين في الخليج العربي، وما إن استقرَّ رجال الشركة في الميناء الجديد حتى لحق بهم الهولنديون، وبعد مرحلة من التعاون الإنجليزي- الهولندي لمواجهة البرتغاليين نشب تنافس شديد بين الطرفين، حقق الهولنديون خلاله تفوقاً واضحاً دام نحو نصف قرن (Lorimer, 1975)، خاصة بعد ان أذعن شاه فارس لتهديدات الهولنديين ومنحهم امتيازات في بلاده. ولما لم تكن بريطانيا لتسمح بهذا التفوق الهولندي، فقد بدأت عام 1652م الحرب بين الطرفين بسبب تضارب مصالحهما في الشرق، كما أدت الحروب التي نشبت في أوروبا بين بريطانيا وهولندا (1652- 1674م) إلى استنزاف قوة هولندا، التي اضطرت في نهاية المطاف إلى التعاون مع منافستها بريطانيا لمواجهة خطر فرنسا، بحيث أدى ظهورها منافساً جديداً لبريطانيا وهولندا في المنطقة إلى اتّفاق مصالحهما، ممّا نجم عنه اتحادهما عام 1688م.

وإزداد مركز الهولنديين تدهوراً خلال القرن الثامن عشر، فأغلقت وکالتهم التجارية في بندر عباس عام 1730م، وانتقلوا إلى البصرة، ومنها إلى جزيرة خرج في عام 1752م؛ حيث واجهوا مقاومة عربية بقيادة مهنا بن ناصر شيخ إمارة بندر ريق- تقع في الجزء الشمالي من الساحل الشرقي للخليج العربي، وتشمل عدّة جزر، أهمّها جزيرة خرج (نورس، 1982)، ممّا اضطرَّ الهولنديين إلى الانسحاب من الخليج العربي على نحوٍ نهائي بعد أن قُضي على آخر مواقعهم المحصّنة في جزيرة خرج عام 1766م (أمين، 1977). وأدى ضعف مركز هولندا في الخليج العربي خلال تلك الفترة إلى ازدياد مركز شركة الهند البريطانية، إثر توجّه مؤسّسة العرش في لندن خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر إلى تشجيع مسؤولي تلك الشركة بتبنيّ مسؤوليات سياسية إلى جانب العامل التجاري (Lorimer, 1975)، وبذا أصبح طابع الشركة السياسي يطغى على طابعها التجاري، خاصة بعد أن تخلّصت الشركة من الجماعات التجارية المنافسة لها في بريطانيا نفسها، وكذلك في الهند نتيجة الاندماج الذي تمّ في عام 1708م، وقيام شركة الهند الشرقية الموحدّة (Lorimer, 1975).

حققت بريطانيا مكاسب اقتصادية وتجارية خلال الربع الأخير من القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر، ويرجع ذلك إلى عدم وجود منافس قوي لها في المنطقة بعد انسحاب الهولنديين منها، إضافة إلى أنّ النشاط الفرنسي لم يكن بعدُ بالدرجة التي يستطيع فيها تحديّ المصالح البريطانية، كما أنّ الحملة الفرنسية على مصر عام 1798م قد نبّهت الحكومة البريطانية إلى ضرورة توطيد مكانتها في منطقة الخليج العربي، والحيولة دون تغلغل قوة أوروبية أخرى منافسة لها قد تهدّد طرق مواصلاتها إلى مستعمراتها في الهند (العابد، 1979)، وتبلورت هذه السياسة البريطانية في النصف الأول من القرن التاسع عشر حينما عمدت إلى عقد سلسلة من المعاهدات مع شيوخ الإمارات العربية في الأعوام 1820م، و1822م، و1839م، و1845م، و1847م على التوالي (إيجيسون، 2001).

يُلاحظ ممّا تقدّم أنّ التواجد العثماني في منطقة الخليج العربي، بما فيها البحرين، كان هامشياً في نهايات القرن السابع عشر الميلادي؛ حيث لم تتمكّن الدولة العثمانية حينئذٍ من تثبيت أقدامها على سواحل الخليج العربي، وأخفقت في إدخال إدارتها إليها،

ويرجع ذلك إلى انشغال الدولة العثمانية آنذاك بتنظيماتها الداخلية ومشاكلها الخارجية عبر إمبراطوريتها مترامية الأطراف، مختلفة الأعراف، متعددة الأديان. كل ذلك أسهم في ضعف الدولة العثمانية، إضافة إلى خروج القوى المنافسة لبريطانيا آنذاك من ميدان الصراع، وفي طليعتها البرتغال وإسبانيا؛ مما سمح للنفوذ البريطاني بالتمدد، وهياً لها التفرد في السيطرة على المنطقة.

التنافس العثماني- البريطاني على البحرين

في نهايات النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادي

جاء اهتمام الدولة العثمانية بالخليج العربي متأخراً؛ حيث كان النفوذ البريطاني قد تغلغل هناك منذ أمد؛ وبدا لم تتجح محاولات السُّلطات العثمانية في إدخال إدارتها إلى المنطقة، مكتفية في تلك المرحلة بالطاعة والولاء الاسمي الذي أظهرته لها الزعامات المحلية في الخليج العربي (النجار، 1975). وعندما أدرك العثمانيون عدم قدرة أسطولهم في الخليج العربي على التأثير في مجريات الصراع الدائر، وتوجيه مساراته لصالحهم (أحمد، 1986)، حاول والي بغداد نجيب باشا (1842م-1847م) تحجيم النشاط البريطاني، بالتعاون مع حاكم البحرين الشيخ محمد بن خليفة (1843م-1869م)، الذي تولّى الإمارة بعد صراع طويل مع عمّه الشيخ عبدالله بن أحمد (1820م-1843م)، (C.U. Aitchison, 1990)، كما حاول مدحت باشا التعاون مع شيوخ الإمارات العربية الآخرين، مُتَّكِّئاً على العامل الديني في علاقات الدولة العثمانية معهم، فطلب من شيخ البحرين إعلان التبعية للسُّلطان العثماني (نوار، 1968)؛ بُغْيَةً لحماية البحرين من اللحاق بإمارات ساحل عُمان، التي أبرمت مع بريطانيا معاهدة عام 1847م؛ للحد من تجارة الرقيق (C.U. Aitchison, 1987). غير أنّ النفوذ البريطاني كان قد سبقهم إلى البحرين بفترة طويلة، منذ عام 1814م؛ حيث أرسلت بريطانيا أحد مسؤوليها؛ وليم بروس (William Bross) إلى البحرين لاستطلاع أحوالها، وخلال لقائه بشيخ البحرين رحّب الأخير بالسُّفن البريطانية، وأكد حمايته للتجار البريطانيين في بلاده واحترام العلم البريطاني. ولتوطيد نفوذها أكثر في منطقة الخليج العربي، عقدت بريطانيا في ما بعد سلسلة من المعاهدات مع شيوخ منطقة الخليج، ومنها البحرين، التي وقّعت مع بريطانيا معاهدة عام 1820م (طهوب، 1983). يتبيّن مما سبق أنّ بريطانيا لجأت إلى سياسة توقيع المعاهدات والاتفاقيات التجارية مع البحرين وبقية مشيخات الخليج العربي في بدايات القرن التاسع عشر الميلادي؛ حيث منحتها هذه السياسة بُعداً قانونياً يربط مشيخات الخليج العربي بالمصالح البريطانية، كما عملت على إبعاد القوى المناوئة لها عن تلك المنطقة.

ونظراً إلى ما تمثّله البحرين من أهمية اقتصادية واستراتيجية لدى السُّلطات البريطانية، فقد تدخلت في الصّراع الداخلي على السُّلطة بين شيوخ البحرين؛ حيث كان الشيخان محمد بن خليفة وعمّه عبدالله بن أحمد (1820-1843) يحكمان البحرين معاً. إلا أنّ الشيخ محمد بن خليفة أقصى عمّه الشيخ عبدالله عام 1843م، وقد رأت بريطانيا حينئذٍ أنّ مصلحتها تكمن في الوقوف إلى جانب الشيخ الجديد محمد بن خليفة ضدّ عمّه الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة، الذي لجأ إلى دولة فارس في محاولة منه لتجميع قوّاته والعودة إلى حكم البحرين، وظهر هذا واضحاً عندما استنجد الشيخ عبدالله بن أحمد بعد طرده من البحرين بدولة فارس، لكنّه تحوّل بعد ذلك إلى جزيرة قطر لما شعر بضعف دولة فارس، ولمس تخليها عن مساعدته بسبب التحذيرات البريطانية (F.o. 60/176 (1955)، وهناك أغرى بعض القوى العربية بالوقوف إلى جانبه، فانضوت تحت إمرته (وهبة، 1967)؛ (نوار، 1986). إزاء هذه التطوّرات، وتقديراً لخطورتها فقد اتصل الشيخ محمد بن خليفة بالدولة العثمانية، التي رحّبت من جانبها بهذه الخطوة، فأرسل الباب العالي إلى الخليج العربي سفناً حربية دعماً له مقابل اعترافه بسيادة السُّلطان العثماني على البحرين (صبحي والداود، د.ت.؛ والعبدي، 1969). وفي المقابل، لم يرقّ للسُّلطات البريطانية هذا التقارب العثماني مع شيخ البحرين الجديد محمد بن خليفة، إلى جانب تخوّفها من نشاط والي بغداد العثماني آنذاك نجيب باشا تجاه البحرين، ولإدراكها مدى الخطورة التي ستعرض لها مصالحها في حال نجاح العثمانيين في بسط نفوذهم على البحرين. وإزاء هذه التطوّرات لم تقف بريطانيا مكتوفة الأيدي؛ إذ جاء ردّها على ذلك عن طريق وزير خارجيتها اللورد بالمستون (Palmerston) - هو هنري جون تيمبل (Henray John Temple: 1865-1874)، أصبح عضواً برلمانياً عام 1807م، وشغل مناصب وزارية، منها: وزير خارجية بريطانيا ورئيس وزراء (1855م-1858م) (بالمر، 1992)-، الذي أرسل احتجاجاً إلى الباب العالي مذكراً باستقلال البحرين وارتباطها مع بريطانيا بمعاهدات واتفاقيات منذ عام 1820م (نوار، 1968)، ومحدّراً السُّلطات العثمانية من التدخل في شؤونها، ومؤكّداً عدم اعتراف الحكومة البريطانية بأيّ اتفاقيات مع البحرين من شأنها الإضرار بمصلحة بلاده في منطقة الخليج العربي (حبيب، 1990). ورأت الحكومة البريطانية تبعاً لذلك أنّ مصلحتها تقتضي معاملة حاكم البحرين بوصفه حاكماً مستقلاً عن جميع هذه القوى (صبحي والداود، د.ت.)، ولتأكيد هذه السياسة عمدت عام 1847م إلى عقد معاهدة جديدة مع شيخها محمد بن خليفة، بشأن حظر تجارة الرقيق، كما عقدت معه اتفاقية أخرى عام 1856م أبدت فيها

استعدادها للتعاون معه لحفظ السلام (صبيحي والداود، د.ت)؛ (الزياني، 1973). ومن جانبه، استغل شيخ البحرين معاهدة 1847م للضغط على السُلطات البريطانية بهدف تخفيض الضرائب التي تتقاضاها موانئ الهند على السفن البحرينية أسوة بسفن فارس ومسقط من خلال التلويح بعقد اتفاقيات مع الدولة العثمانية، فاستجابت بريطانيا لتلك المطالب حفاظاً على مصالحها؛ إذ تُعدّ البحرين في السياسة البريطانية قاعدة للتوسّع في شمال الخليج العربي والعراق (لوريمر، 1977).

بناءً على ما سلف، يظهر أنّ الصراع الداخلي على السُلطة في البحرين بين الشيخ محمد بن خليفة وعمّه عبد الله آل خليفة قد أعطى القوى المتنافسة عليها ذريعة للتدخل في شؤونها، وترتيب الأوضاع تبعاً لمصالحها.

في هذا السياق، فإنّ معاهدة أرضروم الثانية عام 1847م، التي عُقدت بين الدولة العثمانية وبلاد فارس، ونجم عنها تسوية المشاكل الحدودية بينهما (C.U. Aitchison, 1990)، قد شجّع الدولة العثمانية على الاهتمام بالمنطقة؛ حيثُ أتاحت لها هذه المعاهدة المجال لإعادة العمل في بناء ترسانة البصرة البحرية (نوار، 1968)، فدفعت والي البصرة معشوق باشا للاتصال بحكّام الإمارات العربية في الخليج، الذي بادر إلى إرسال المبعوثين إلى البحرين لمعرفة مدى استعدادهم لتقبّل السيادة العثمانية. وبناءً على هذه الاتصالات، قرّرت الدولة العثمانية في السابع من نيسان عام 1849م تعيين قائد جديد لأسطول البصرة، ومنحته صلاحيات واسعة في مقمّتها إعادة بناء القوة العسكرية البحرية والبرية في البصرة (حبيب، 1990). ولتعزيز نفوذها أكثر في المنطقة، أسرعت الدولة العثمانية في الاستجابة لمطالب محمد بن خليفة شيخ البحرين لحمايته من خطر الأمير السعودي فيصل بن تركي (1843م-1865م)، الذي كان يسعى إلى توسيع حدود إمارته لتشمل البحرين. وللمضي في تنفيذ هذه السياسة، أرسلت الدولة العثمانية مبعوثاً إلى البحرين عام 1859م يمثلها هناك، وتكلّلت جهودها تلك باعتراف الشيخ محمد بن خليفة بالتبعية للسُلطان العثماني (أبا حسين، 1989)؛ (الزياني، 1973).

يتبيّن ممّا سبق أنّ شيخ البحرين آنذاك محمد بن خليفة سياسة مزدوجة؛ حيث نجده تارة يوقّع اتفاقيات مع بريطانيا، يؤكّد فيها احترامه للعالم البريطاني، وتارة أخرى يُرحّب بالسُلطات العثمانية. ولعلّه كان يهدف من هذه السياسة في ظلّ التنافس البريطاني العثماني إلى ضمان بقائه في السُلطة على البحرين، والحصول في الوقت نفسه على امتيازات إضافية من خلال التلويح بولائه لهذا الجانب أو ذاك.

التنافس البريطاني - العثماني على البحرين

في ظلّ الصراع الداخلي على السُلطة عام 1859م.

شهدت البحرين أواخر عام 1859م صراعاتٍ سياسيةً داخليةً أَلقت بظلالها على علاقاتها مع السعوديين والقوى الأخرى المتنافسة على البحرين (بريطانيا والدولة العثمانية)، وعلى علاقة هذه القوى ببعضها بعضاً، وذلك عندما حاول الأمير السعودي فيصل بن تركي انتزاع منطقة الإحساء من قبضة الدولة العثمانية، ومحاصرة القوة العثمانية في القطيف، ثمّ تهديده البحرين والمطالبة بحكمها، والطلب من شيخها محمد بن خليفة دفع الزكاة له (ابن بشر، 1391هـ)، مستعيناً بمحمد بن عبدالله آل خليفة الذي انفصل عن حاكم البحرين، وأخذ بعد موت أبيه يرفع لواء المعارضة ضد ابن عمه الشيخ محمد بن خليفة، وقد سبق لمحمد بن عبد الله أن احتّمى بال سعود، الذين أمّدوه بمقاتلين لمهاجمة البحرين؛ إلا أنّ قلة الإمكانيات العسكرية والتمويلية أحبطت هذه الخطوة، فكان الردّ البريطاني على التحرك السعودي سريعاً؛ إذ ما إن تلقّى المقيم البريطاني في الخليج

فيلكس جونز (Phelix Jones) -قنصل بريطانيا العام في بغداد عام 1855، وأصبح منذ عام 1856م قنصلاً على عموم الخليج في مدينة بوشهر الإيرانية حتى عام 1862م (جونز، 2014)-. أنباء الاستعدادات الجارية في القطيف والدّمّام حتى سارع بطلب السفن البريطانية لمراقبة تطوّرات الأحداث وتعزيز موقف شيخ البحرين حليف بريطانيا، في الوقت الذي حذّر فيه المقيم البريطاني (جونز) محمد بن عبدالله آل خليفة والأمير السعودي فيصل بن تركي من مغبة التدخل في شؤون البحرين (المُرشد، 2011). وعندما تيقّن الأمير السعودي وحليفه محمد بن عبدالله من عزم بريطانيا على حماية البحرين وشيخها محمد بن خليفة، صرفوا النظر عن مهاجمة البحرين، والتزموا بذلك خطياً للمقيم البريطاني (نخلة، د.ت).

ويمكن تفسير الموقف البريطاني بخصوص المحاولات السعودية تجاه الإحساء والبحرين في عام 1859م، بأنّ سياسة الحكومة البريطانية كانت تُفضّل التبعية الاسميّة للدولة العثمانية في المنطقة على الوجود السعودي؛ حيث كانت الأسرة السعودية في مراحل سابقة تُمثّل قوة لا يُستهان بها في نجد وشبه الجزيرة العربية، إضافة إلى أنّ الحكومة البريطانية أدركت أنّه لو قُدّر للأمير السعودي فيصل بن تركي النجاح في السيطرة على البحرين فإنّ الأخيرة ستخضع للدولة العثمانية، خاصة عندما صرّح فيصل بن تركي في

أوقات سابقة بأن الساحل الغربي للخليج العربي وُعُمان هما من توابع الدولة العثمانية (Winder, 1965)، ومن ثمَّ فإنَّ أيَّ انتصار للسعوديين سيصَبُّ في نهاية المطاف في مصلحة الدولة العثمانية؛ حيث إنَّ الأمير السعودي يدين بالولاء الاسمي للباب العالي (العثيمين، 1992). ويبدو ممَّا سبق أنَّ بريطانيا كانت تحبِّذُ تبعيَّة حاكم البحرين الأسميَّة للدولة العثمانية بدلاً من تبعيته لآل سعود؛ حرصاً منها على سلامة طرقها التجارية الساحلية، وتخوفاً من جزها إلى حرب بريَّة في الداخل تُشغَلها عن أهدافها في مناطق نفوذها، خاصَّة أنَّ تاريخ آل سعود وتهديداتهم المتكرِّرة لمناطق الخليج العربي أفلقت قبلهم العثمانيين والقوى المحلية لفترات طويلة. وكما يتبيَّن الشيخ محمَّد بن خليفة حكمه، ويتمكَّن من مواجهة الأخطار التي تهدِّد استمراريته فيه، فقد حاول الإفادة من الصراع بين القوى المتنافسة على البحرين؛ وبدا شهد عهده الكثير من التغيير والتبديل في مواقفه السياسية (الزياني، 1973)، ويبدو أنَّ سبب هذا التبدُّل في سياسته يكمن في محاولته التخلُّص من النفوذ البريطاني، والحفاظ على استقلال إمارته في ظلِّ التنافس البريطاني العثماني؛ حيث نجده يستخدم سياسة المهادنة ويتَّبِع أسلوب المناورة في علاقاته مع القوى المتنافسة على البحرين، وممَّا يؤكِّد ذلك إعلانه الولاء لأكثر من جهة في وقت واحد في سبيل التخلُّص من الأطماع المحيطة به، فدفع الضرائب لمسقط ولمصر وللسعوديين، بحيث تنذَرع أيَّ دولة منها بتبعية البحرين لها، وممَّا يُعزِّز هذه السياسة أنَّ الشيخ محمَّد بن خليفة كان يرفع العَلَم الفارسي على قلعة البحرين أحياناً، والعَلَم العثماني أحياناً أخرى، ومن شواهد ذلك إنزاله العَلَم الفارسي عن قصره ورفع العَلَم العثماني بدلاً منه عندما قدم عليه والي بغداد العثماني في عام 1860م. وتنتضح سياسة شيخ البحرين هذه من خلال الرسالة التي أرسلها هنري ولسون (Henray Willison)، المُقيم البريطاني في طهران إلى المُقيم البريطاني في الخليج العربي، محللاً فيها ما آلت إليه الأوضاع في البحرين قبل توقيعها اتفاقية عام 1861م مع بريطانيا، وذلك بناءً على الأساليب التي تتبَّعها مشيخة البحرين في التعامل مع البعثات العثمانية والفارسية الوافدة إليها حينها؛ إذ تضمَّنت تلك الرسالة قوله: "يظهر أنَّ الأحوال غير الطبيعية في البحرين لعدد من السنوات جعلت ثلاث سلطات تتنافس وتدَّعي ولاء البحرين لها، وتحاول إمَّا بالتأمر أو التخويف أن تُنهي استقلال الشيخ محمَّد بن خليفة"، مشيراً إلى خط السياسة البريطانية الذي يجب اتِّباعه إزاء هذا الموقف؛ حيث قال: "إنَّ علينا أن نواجه بقوة السلاح النشاطات العدائية ضدَّ البحرين من أيَّ جهة كانت"، ومبيِّناً أنَّ ولاء الشيخ الطوعي لأيَّ قوة من هذه القوى ولاء لا يؤبه له ما لم يكن مصحوباً باحتلال عسكري؛ لكونه غير مهمِّ عملياً (الزياني، 1973).

وبدا، يظهر أنَّ الشيخ محمَّد بن خليفة اتَّبِع سياسة ذات وجهين مع كلِّ من الدولتين؛ العثمانية والفارسية، وفي الوقت نفسه كان يحاول الوقيعة بينهما، أو بين أيَّ منهما، أو كليهما مع بريطانيا لتحقيق أهدافه الخاصَّة تحت حماية أيَّ منهما، ولاعتقاده أنَّ أيَّ تنافس لفرض النفوذ على البحرين معناه استقلال الإمارة، إلَّا أنَّ محاولته فشلت بسبب السياسة البريطانية التي أبدتها تجاه أيَّ تغلغل لنفوذ قوى أخرى في البحرين؛ إذ وجَّهت الحكومة البريطانية إنذاراً إلى الدولة العثمانية لتعيينها مندوباً لها في البحرين عام 1860م، أكَّدت فيه أنَّ البحرين إمارة مستقلة ترتبط بعلاقات تعاهدية مع بريطانيا، كما اعتبرت أنَّ بقاء المندوب العثماني في البحرين سيؤدي حتماً إلى تهديد أمن المنطقة، ولتأكيد هذه السياسة أوعزت بريطانيا إلى مُقيمها في الخليج؛ فيلكس جونز (phelix Jones) بإرسال قطع من أسطولها إلى البحرين؛ لإرغام شيخها على توقيع معاهدة رادعة في الحادي والثلاثين من آذار 1861م (C.U. Aitchison, 1990)، خاصَّة بعد أن هاجم الشيخ محمَّد بن خليفة في أوائل عام 1861م ساحل الإحساء، ومارس أعمال نهب، وطرده الكثير من التجار الهنود في البحرين ممَّن يتمتَّعون بالحماية البريطانية (أبو زيد والنابوده، 1998).

إزاء تطورات الأحداث سألته الذكر، ردَّت الحكومة البريطانية على تصرُّفات الشيخ محمَّد بن خليفة بتوجيه الأوامر إلى الكابتن جونز بالتحرك إلى البحرين لردع حاكمها، وبهذا يكون الشيخ محمَّد بن خليفة قد منح بريطانيا الفرصة المناسبة للتدخل العسكري في البحرين (أبو زيد والنابوده، 1998)؛ حيث أرسلت بريطانيا أربع سفن حربية إلى جزيرة المحرق عام 1861م، وطلبت من الشيخ محمَّد بن خليفة سحب قواته من الإحساء (المرشد، 2011)، وعودة التجار الهنود الذين طردهم، وعندما لم يستجب الشيخ محمَّد بن خليفة في البداية للضغوط البريطانية معتمداً على وعود بالمساعدة قدَّمت له من دولة فارس، أصدر المُقيم البريطاني في الخليج أوامره بمحاصرة المحرق، وبعد مفاوضات لم يكن أمام الشيخ محمَّد بن خليفة سوى الإذعان والخضوع للقوة البحرية البريطانية، وتوقيع معاهدة دائمة للسلام في عام 1861م (أبو زيد والنابوده، 1998؛ الزباني، 1977).

وقد أشارت مقدِّمة اتفاقية عام 1861م بين بريطانيا والبحرين، إلى أنَّ البحرين إمارة مستقلة بذاتها؛ أي (مستقلة عن القوى المحلية الأخرى)، وتدخل في اتفاقية صداقة مع ممثلي حكومة صاحبة الجلالة البريطانية. وفرضت هذه الاتفاقية نظام الامتيازات القضائية والاقتصادية على البحرين، على أن تحمي بريطانيا البحرين وتقدِّم إليها المساعدة ضدَّ أيَّ عدوان قد تتعرَّض له من جيرانها. ويظهر أنَّ هذه الاتفاقية لم تكفل حُسن التفاهم باستمرار بين الشيخ محمَّد بن خليفة وممثلي بريطانيا في منطقة الخليج العربي، كما أنَّها لم

تُكَبَّل البحرين بنظام حماية مُحدّد؛ حيث كانت علاقات البحرين الخارجية آنذاك ما تزال حرّة، ويَنصَح ذلك من خلال مناورة الشيخ محمّد بن خليفة برفع العَلَم الفارسي على قصره، متحدّياً وأمر المُقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي، بحيث يمكنه ذلك من الاحتفاظ بكيانه المستقلّ أمام بريطانيا، إضافة إلى هجومه مرّتين على قطر عام 1867م بسبب خلافاته مع جاسم آل ثاني بخصوص ساحل الزبارة المواجه للبحرين (الزياني، 1977)، الذي أدّى إلى ردّ فعل تمثّل في هجوم مضادّ شتته قبائل قطر على البحرين، الأمر الذي جعل المُقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي آنذاك؛ لويس بيلي (Lewis pelly) يحاصر البحرين عام 1868م، ويعاقب الشيخ محمّد بن خليفة على عمله هذا.

وهكذا، تتّضح السياسة البريطانية، التي جاءت إلى منطقة الخليج العربي بهدف المحافظة على مصالحها التجارية والسياسية، وعمدت إلى استخدام القوة لإجبار شيوخ المنطقة على الالتزام بشروط المعاهدات المُوقّعة معها، كما اتّبعّت بريطانيا سياسة الإبقاء على الوضع الراهن في الخليج العربي، وتأكّدت هذه السياسة عندما حاصرت ميناء الزبارة على الساحل القطري المواجه للبحرين، في محاولة منها لمنع التأثيرات العثمانية التي وصلت إلى قطر عام 1868م، وعلى الرّغم من ذلك لم يمتنع شيخ البحرين عن الاستمرار في سياسة التقارب مع الدولة العثمانية، ممّا يُعدّ تحدياً للسُّلطات البريطانية، وخير دليل على ذلك غضب تلك السُّلطات من الشيخ محمّد بن خليفة، الذي حاول بناء علاقات تعاون وصدّاقة مع الدولة العثمانية عام 1869م، وكان ذلك من أهمّ أسباب اعتقاله ثمّ إرساله أسيراً إلى الهند، وتعيين أخيه علي شيخاً على البحرين بدلاً منه عام 1869م (أبو زيد والنابوده، 1998).

يتبيّن ممّا سبق حرص بريطانيا الشديد على مصالحها في الخليج العربي مهما كان الثمن، وممّا يؤكّد ذلك تنكّرها لحليفها الشيخ محمّد بن خليفة وأسرّه ثمّ نفيه لِمَا مال عنها إلى منافستها الدولة العثمانية.

اشتداد التنافس البريطاني العثماني على البحرين بعد فتح قناة السويس 1869م

على الرّغم من السياسة البريطانية التي اتخذتها حكومة الهند البريطانية الرامية إلى تحجيم النشاط العثماني في منطقة الخليج العربي بما فيها البحرين، فإنّ ذلك لم يمنع الدولة العثمانية من التفكير بتوسيع نفوذها في المنطقة حينما تسمح لها الظروف، وتمثّل ذلك في تدخّل عاملين كان لهما كبير الأثر في سياسة الدولة العثمانية، أولهما: فتح قناة السويس للملاحة البحرية عام 1869م، ممّا سهّل للأسطول العثماني عملية العبور من المتوسط إلى البحر الاحمر والخليج العربي، فضلاً عن ربط خطّ ملاحي بين إسطنبول والبصرة، وثانيهما: تعيين الباب العالي مدحت باشا والياً على بغداد (1869م-1872م) وهو من أهمّ ولاة بغداد خلال القرن التاسع عشر، أظهر اهتماماً كبيراً بضرورة سيطرة الدولة العثمانية على منطقة الخليج العربي، وتنفيذاً لتلك السياسة عمل على إصلاح ترسانة البصرة البحرية، وتوثيق العلاقات مع بعض الزعامات القبلية في منطقة الخليج العربي، لا سيّما شيخ الكويت عبدالله الصباح 1866م-1892م (نوّار، 1968)، وهو يُعدّ رجل الدولة القوي المعروف بعُدائه للسياسة البريطانية في العراق والخليج العربي؛ إذ دعا إلى ضرورة بسط نفوذ الدولة العثمانية على المناطق التابعة لها اسمياً لكي يُعوّض عن الخسائر التي تعرّضت لها في أوروبا. وفي هذا السّياق، نبّه مدحت باشا السُّلطات العثمانية إلى ضرورة تنفيذ السياسة التوسعية في منطقة الخليج العربي؛ وذلك لأهمية المنطقة استراتيجياً، مغتتماً في الوقت نفسه فرصة القضاء على قوة آل سعود، خاصّة بعد أن بدأ الضعف يبدّب في صفوفهم نتيجة الانقسام الأسري الذي حدث بين أبناء فيصل بن تركي عقب وفاته؛ حيث اتّخذت الدولة العثمانية من ذلك الخلاف ذريعة للتدخّل بدعم الحاكم الشرعي عبدالله ضدّ أخيه ومنافسه سعود بن فيصل (العثيمين، 1992، ج2)، لذلك بدأ العثمانيون يهتمون على نحو كبير ببسط نفوذهم على المنطقة، ونجح مدحت باشا في الحصول على موافقة السُّلطان بإرسال حملة عسكرية إلى الخليج، وتوجّهت إلى الإحساء في نيسان 1871م بقيادة نافذ باشا، وشكّلت أزمة حقيقية هدّدت النفوذ البريطاني في المناطق الساحلية الغربية من الخليج العربي، حتى إنها نجحت في السيطرة على الإحساء، وبهذا تمكّن العثمانيون من السيطرة على الساحل المطلّ على الخليج العربي (ياغي، 1995).

صحب احتلال الدولة العثمانية للإحساء 1871م رغبة الباب العالي في ضمّ الأقاليم التي كان للأمير فيصل بن تركي سيطرة عليها، ولو لفترات قصيرة عابرة، ومن هذه الأقاليم البحرين بطبيعة الحال؛ ففي عام 1871م قدّم مدحت باشا مذكرةً محدّدة لمطالب الدولة العثمانية في البحرين، أوضح فيها أنّ البحرين وتوابعها (الإحساء وقطر) كانت تابعة لقائمقام نجد، وأنها أصبحت من ثمّ من أملاك الدولة العثمانية (القهواتي، 1980).

وفي المقابل، أخذت السُّلطات البريطانية تستفسر عن أهداف حملة العثمانيين على الخليج العربي، التي بدأوا بالتخطيط لها عام (1870م)، فكان جواب الدولة العثمانية إنّ نجدًا وتوابعها (الإحساء وقطر) من أملاك الدولة العثمانية، أمّا الإمارات الأخرى

فليس للدولة العثمانية أطماع فيها، وأصبح من المتعارف عليه منذ ذلك الحين أنَّ القسم الجنوبي من الساحل العربي منطقة نفوذ بريطانية، والقسم الشمالي منه تابع للدولة العثمانية؛ ولذلك انحصر النزاع بين بريطانيا والدولة العثمانية في البحرين؛ حيث كانت السياسة البريطانية تتخوف من التواجد العثماني الفعلي في المناطق المطلة على سواحل الخليج العربي، فضلاً عن عدم إمكانية تجاهل العامل الديني، الذي يربط بين الدولة العثمانية ومنطقة الخليج العربي. ويتضح هذا التوجس أيضاً في تلقي المقيم البريطاني في بغداد عام 1871م معلومات مفادها أنَّ الحملة العثمانية على نجد لو قُدر لها النجاح فستوجه الدولة العثمانية اهتمامها مباشرة إلى البحرين وإمارات الساحل المتصالح وعمان، ولذلك نجد بريطانيا تقدم احتجاجاتها الفورية عن طريق ممثليها في القسطنطينية لدى الباب العالي، في الوقت الذي أنكر الباب العالي وجود مثل هذه المخططات لدى الحكومة العثمانية، كما تلقى قادة الحملة العثمانية تعليمات من حكومتهم بعدم التعرض لجزر البحرين أو الاقتراب منها (كيلي، 1979). وبذا، باتت سياسة الدولة العثمانية تُثير مخاوف حكومة الهند البريطانية؛ إذ سيتعرض نفوذها إلى الخطر في حالة نجاح العثمانيين في التوغّل صوب إمارات الخليج العربي. ويُلاحظ هنا أنَّ اقتراب العثمانيين من المناطق الحساسة في الخليج العربي أثار حفيظة السلطات البريطانية. وللوقوف بوجه الأطماع العثمانية هذه قرّرت حكومة الهند البريطانية اتباع طرائق دبلوماسية تجنّبها الاصطدام عسكرياً بالدولة العثمانية، وذلك بالإيحاء للعثمانيين بأنَّ البحرين ترتبط بمعاهدات دائمة مع بريطانيا، وفي هذا السياق أوعزت الحكومة البريطانية إلى مقيمها في بغداد؛ هيربرت دسبرو (Herbert Disbrowe) (1855م-1874م) في تموز 1871م بقاءه والي بغداد مدحت باشا، والتأكيد له ضرورة المحافظة على استقلال البحرين التي ترتبط بعلاقات تعاهدية مع بريطانيا، انطلاقاً من سياسة بريطانيا في إبقاء الأسر الحاكمة في الخليج العربي خارج نطاق نفوذ قوى أخرى (A.B.D, 1874).

وبناءً على ذلك، أصدرت حكومة الهند تعليماتها إلى سفنها المرابطة بالقرب من البحرين بمراقبة تحركات العثمانيين، ومنعهم من التعرض لها؛ إذ كانت بريطانيا تُدرك أنَّ والي العراق مدحت باشا، يتطلع إلى جعل البحرين ضمن الأقاليم التابعة للدولة العثمانية (R.E.P.D, 1871).

وفي خضمّ هذه الأحداث، وما تتطلبه من موقف حازم، مارست الحكومة البريطانية (لندن) من خلال السفير البريطاني في إسطنبول هنري اليوت (Henray Eliot) ضغوطاً على الباب العالي، في حين أوعزت حكومة الهند البريطانية بدورها إلى القنصل العام في بغداد السير هيربرت دسبرو (Herbert Disbrowe) بمتابعة الموضوع عن كثب، ممّا جعل مدحت باشا يصرّح لهيربرت دسبرو بأنّه أصدر تعليماته إلى قائد الحملة نافذ باشا بعدم التعرض للبحرين (R.E.P.D, 1871)، إلا أنَّ تلك التعهّدات التي أعطيت للحكومة البريطانية لم تمنع والي بغداد من محاولات التحرك في المنطقة؛ بهدف إدخال البحرين ضمن النفوذ العثماني (Ibid, 1895). كما تحوّفت بريطانيا من التقارب الروسي العثماني الذي ازداد عمقاً في السنوات التي أعقبت حرب القرم (1853م-1856م)؛ إذ عبّر عنه إيتسون (Aitchison)؛ أحد الدبلوماسيين الكبار في القسم الخارجي لحكومة الهند البريطانية بقوله: "منذ أن أشر كنا العثمانيين بشؤون البحر الأسود أصبحوا على تفاهم تامّ مع روسيا أكثر ممّا كانوا عليه في السابق... إنني أعتقد أن فتح قناة السويس قد جعل من مصلحتنا أن نكون على علاقة حسنة وودية مع الدولة العثمانية عشر مرّات أكثر من ذي قبل، وأنّ الدولة العثمانية أقرب إلينا من الدولة الفارسية التي أبدت ميلاً للانضواء تحت هيمنة الروس" (النجار وآخرون، 1984)، (القهواتي، 1980).

واستمراراً لسياستها في إبعاد العثمانيين عن البحرين، وقفت بريطانيا عام 1874م في وجه العثمانيين؛ حيث قدّمت احتجاجاً رسمياً للسلطات العثمانية، عندما حاول العثمانيون زيادة حامياتهم العسكرية في قطر، وإعادة بناء ميناء الزيارة، الذي تقيم فيه قبيلة النعيم الموالية لشيخ البحرين، كما احتجّت الحكومة البريطانية باسم شيخ البحرين بدعوى أنَّ الزيارة تخضع له، وأنَّ للبحرين مطالب قديمة فيها (A.B.D, 1874). وكان ذلك سبباً في تأجيج الصراع بين بريطانيا والدولة العثمانية؛ إذ إنَّ قبول شيخ البحرين عيسى بن علي (1869م-1923م) الحماية البريطانية دفع الدولة العثمانية إلى إجراء اتصالات مع القوى المعادية له من أجل إقامة جبهة موحّدة ضده، ممّا أسهم في إثارة الصراع بين قطر والبحرين، وذلك أنَّ موقف العثمانيين المناهض لشيخ البحرين دفعهم للاتفاق مع الشيخ جاسم آل ثاني (1876م-1913م) من أجل مهاجمة الزيارة في أيلول 1874م، وعزّز العثمانيون سياستهم هذه عن طريق إيجاد تعاون بين الشيخ ناصر بن مبارك آل خليفة المعارض لشيخ البحرين والشيخ جاسم آل ثاني، على أنَّ يقدّم شيخ قطر الدعم المادي للشيخ ناصر (كيلي، 1973)، وقد انتهى هذا التدبير الذي حظي بتوجيه من الدولة العثمانية بتدمير الزيارة نتيجة الهجوم الذي قام به الشيخ جاسم في عام 1878م، من غير أن يُثير ذلك اهتمام السلطات البريطانية، التي ربّما شعرت بالارتياح عندما دُمّرت الزيارة؛ حيث إنَّ بقاءها مدمّرة يجعل المنطقة المواجهة للبحرين في مأمن من أيّ تدخل عثماني من جهة قطر (A.B.D, 1874).

يظهر مما سبق أنّ منطقة الزبارة المواجهة للبحرين أصبحت موئلاً للحركات المناوئة لشيخ البحرين من جهة، ولبريطانيا من جهة أخرى، الأمر الذي جعل بريطانيا تضع كلّ ثقلها لمنع تلك القوى المناوئة من الاستقرار في الزبارة وإعادة بناء قاعدة عسكرية فيها بإشراف عثماني، يمكن اتّخاذها منطلقاً للهجوم على البحرين.

كرّرت الدولة العثمانية محاولاتها من أجل السيطرة على البحرين؛ إذ أظهرت الرغبة في استغلال أيّ مشروع يُساعد على إدخال البحرين ضمن مناطق نفوذها، ففي عام 1879م تبنّى الباب العالي مقترح متصرّف الإحساء في إقامة مستودع للقمح في البحرين لتزويد السفن العثمانية، وتعيين موظف عثماني يُشرف عليه، وتحرير أهل البحرين ضدّ الأطماع البريطانية (Ibid, 1895)، وفي آذار 1880م طلبت السُّلطات العثمانية من شيخ البحرين السّماح لها بتنفيذ المشروع سالف الذكر (A.B.D, 1874). غير أنّ شيخ البحرين رفض المطالب العثمانية بناءً على تعليمات المُقيم البريطاني، وفي هذا السياق قدّمت الحكومة البريطانية احتجاجاً إلى الباب العالي أعربت فيه عن رغبتها في أن يُرسل الباب العالي إلى والي البصرة عبدالله باشا ومتصرّف الإحساء إشعاراً بعدم تنفيذ المشروع الذي يُهدّد مصالحها في المنطقة (R.E.P.D, 1871).

وفي مقابل محاولات العثمانيين المتكرّرة تجاه البحرين، فكّرت حكومة الهند البريطانية بإجراء من شأنه منع العثمانيين من التّدخل في البحرين، فقرّرت وضعها تحت حمايتها، وقد نجحت في مسعاها هذا؛ إذ توصّل الكولونيل إدوارد روس (C. A. Ross)، وشيخ البحرين إلى عقد معاهدة الحماية في كانون الأول عام 1880م، التي نصّت بوضوح على عدم دخول البحرين في مفاوضات أو معاهدات مع أطراف أخرى إلا بموافقة الحكومة البريطانية، كما تعهّد شيخ البحرين بعدم إقامة تمثيل قنصلي أو محطات للقمح في أرض البحرين؛ وبذا فقد منحت هذه الاتفاقية بريطانيا السُّلطة الكاملة لمناوئة التحرّكات العثمانية في البحرين، وتمّ اطلاع الدولة العثمانية عليها لمنع أيّ إجراء معادٍ ضدّ شيخ البحرين؛ فتوقّرت بذلك لبريطانيا الأسانيد الدبلوماسية في مواجهة الدولة العثمانية؛ إذ منحتها مرتكزاً قانونياً أمام جميع القوى الطامعة في البحرين، وعلى رأسها الدولة العثمانية. وسُمّيت هذه الاتفاقية بالانفرادية الأولى (First Exclusive Agreement)؛ تمييزاً لها عن الاتفاقية الانفرادية الثانية (Final Exclusive Agreement) التي وُقعت في آذار 1892م (Ibid, 1895).

غير أنّ ذلك لم يحلّ دون محاولات الدولة العثمانية مدّ نفوذها إلى البحرين، متذرّعة بأعمال القرصنة والاضطرابات التي كانت تقوم بها بعض القبائل العربية التابعة لها (النجار، 1975)، غير أنّ تلك المساعي لاقت معارضة بريطانية؛ ففي حزيران عام 1888م حاولت الدولة العثمانية إعادة بناء الزبارة وتولية ناصر بن مبارك إدارة المنطقة باسم السُّلطان، ووجّهت الشيخ جاسم آل ثاني باتّخاذ خطوات عملية للإعمار؛ من أجل اتّخاذها قاعدة لتحقيق طموحاتها، ولكنّ هذه الخطوات واجهت معارضة بريطانية قويّة؛ إذ رفضت السُّلطات البريطانية أيّ محاولات للتّدخل في شؤون البحرين، ممّا أجبر العثمانيين على التخلّي عن الفكرة (A.B.D, 1874).

يُلاحظ ممّا سبق أنّ الصّراع بين الدولتين البريطانية والعثمانية كان مُحتدماً؛ حيث لم يتوقف العثمانيون عن التفكير في البحرين، ولم يحجموا عن محاولة إخضاعها إليهم، وفي المقابل لم ترسخ بريطانيا لرغبات العثمانيين ومطالبهم في البحرين؛ إذ كلّما خطا العثمانيون خطوة باتجاه البحرين خطا البريطانيون خطوات في سبيل صدّهم عنها، متّخذين تارة الوسائل الدبلوماسية والقانونية سبيلاً إلى ذلك، وملوّحين تارة أخرى باستخدام القوّة العسكرية.

التنافس البريطاني - العثماني في ظلّ

لخلافات القطريّة - البحرينيّة عام 1895م

تجدّدت المحاولات العثمانية للسيطرة على البحرين انطلاقاً من الزبارة شمال قطر، على إثر النزاع القبلي بين شيخ البحرين، والشيخ سلطان بن سلامة (زعيم قبيلة البوعلي)، عام 1895م، وتطوّر هذا النزاع إلى ترك قبيلة البوعلي البحرين والتوجّه إلى الزبارة في قطر، ثمّ تحطيطهم لغزو البحرين بتأييد من الشيخ جاسم آل ثاني شيخ قطر، وبتوجيه ودعم من السُّلطات العثمانية؛ حيث بدأت تلك السُّلطات بالإشراف على عمليات إعادة إعمار الزبارة التي تعرّضت للدمار سابقاً على يد شيخ قطر (A.B.D, 1874). وقد واجهت هذه الإجراءات التي حظيت بدعم العثمانيين معارضة بريطانية؛ إذ قدّمت السُّلطات البريطانية في لندن مذكرة احتجاج عن طريق سفيرها في القسطنطينية لدى الباب العالي العثماني، وعزّزتها بمذكرة ثانية في العام نفسه للسفير العثماني لدى بريطانيا، مؤكّدة في هاتين المذكّرتين الحماية البريطانية للبحرين، وفي الوقت نفسه نفي المزاعم العثمانية بالسيادة عليها (الزياني، 1973). معتبرة أنّ

إنشاء مركز للعثمانيين في الزيارة يُشكّل تهديداً لأمن البحرين، التي ترتبط مع بريطانيا بمعاهدات واتفاقيات تضمن استقلال البحرين عن القوى المحيطة تحت الحماية البريطانية، كما هدّدت حكومة الهند البريطانية من جانبها باتخاذ التدابير اللازمة لحماية البحرين إذا ما استمرّ العمل على بناء مركز للدولة العثمانية في الزيارة المواجهة للبحرين من جهة قطر (سالدانا، 1976).

وسعيًا من الدولة العثمانية إلى تعزيز وجودها في الزيارة واتخاذها قاعدة للتوسع باتجاه البحرين، شجّع متصرف الإحساء محمد فوزي باشا، الذي كان في زيارة لقطر عام 1890م، قبيلة البوعلي على الاستقرار في الزيارة، تلك القبيلة البحرينية التي كانت معارضة لشيخ البحرين، وفي الوقت نفسه كانت تحظى بتأييد حاكم قطر الشيخ جاسم آل ثاني، مستغلًا بذلك الخلاف بين قطر والبحرين لتنفيذ توجيهات الباب العالي. ولمّا استشعر عيسى بن علي شيخ البحرين خطورة الموقف؛ إذ إنّ ذلك سيُشكّل قاعدة للعدوان على البحرين، علاوةً على أنّ هذا الإجراء سيكون مدعاة لتشجيع القبائل الأخرى داخل البحرين على الالتحاق بالزيارة، وما يُشكّله من إضعاف لنفوذه وتهديد لأمن الإمارة وتجارتها، طلب المساعدة من السلطات البريطانية، التي لم تكن بطبيعة الحال بحاجة إلى هذا المبرر من أجل التدخل، فبعثت برسالة عن طريق المقيم البريطاني إلى الشيخ جاسم في قطر، أوضحت فيها حرص السلطات البريطانية على المحافظة على مصالحها في المنطقة، وأكدت أنّ الاستقرار في الزيارة يُلاقي معارضة مباشرة من الحكومة البريطانية، وبناءً عليه يجب العمل على عدم السماح له بالاستقرار فيها. وفي الوقت نفسه، تمّ توجيه تحذير للشيخ سلطان بن محمد بن سلامة زعيم قبيلة البوعلي من خطورة زعزعة أمن البحرين (Ibid, 1895).

وعندما لم تفعل المحاولات البريطانية في إقناع البوعلي بالعودة إلى البحرين، أبحرت سفنهم وعلى متنها جاكسون (Jackson)، مساعد المقيم البريطاني في البحرين في الثاني والعشرين من نيسان عام 1895م إلى الزيارة، وأُنزل العلم العثماني عنها. وفي الخامس عشر من تموز 1895م، وبناءً على التعليمات الصادرة من حكومة الهند، قامت السفن البحرية البريطانية بقيادة الكابتن لويس بيلي (Lewis pelly)، تساندها الساحبات السريعة بقيادة بيردي (Purdy)، والملازم كيرك (Kerk) بأُسْر سبعة قوارب تعود للبوعلي من الزيارة إلى البحرين، ليتمّ حجزها هناك بهدف تضيق الخناق عليها لإجبارها على التخلّي عن الاستقرار في الزيارة (Ibid, 1895).

ردّت الحكومة العثمانية على الإجراءات البريطانية في الزيارة عام 1895م بالاحتجاج كالعادة لدى السلطات البريطانية؛ إذ أعرب محمد رؤوف باشا مدير العقير، ووكيل مدير الزيارة عن احتجاج حكومته تجاه الإجراءات المتخذة من السلطات البريطانية في الخليج، متهمًا آرنولد ولسون (Arnold Willison) المقيم البريطاني في الخليج بخرق السلام على ساحل الإحساء، ومسؤوليته عن ضياع القوارب والأموال التي كانت على متنها. ولأنّ الدولة العثمانية لم يكن بمقدورها حسم الأمور من الناحية العسكرية مع بريطانيا في الصراع على البحرين والزيارة، تمّ الترتيب مع القوى المحلية التابعة للدولة العثمانية للقيام بهجوم على البحرين من أربعة محاور؛ أولها يتألف من الشيخ جاسم وأهل قطر ومهمّتهم الهجوم على المنامة، فيما يلتفّ البوعلي بزعامة الشيخ سلطان باتجاه المحرق، بينما يهاجم ناصر بن مبارك وأتباعه من بني هاجر رأس البر، أمّا القوات العثمانية فتهاجم من جهة الغرب (Ibid, 1895).

ويكشف لنا اللقاء الذي جمع بين الكابتن بيلي ومتصرف الإحساء العثماني، أنّ الدولة العثمانية كانت ترغب في أن تبقى بمنأى عن إثارة الحكومة البريطانية؛ إذ أشار المتصرف إلى رغبة قبائل قطر والبوعلي في مهاجمة البحرين، ويبدو واضحًا أنّ القصد من هذا التصريح إيضاح عدم مسؤولية الحكومة العثمانية، وحرصها على سلامة الرعايا والمصالح البريطانية في الجزيرة، والدعوة إلى ضرورة إبعاد الرعايا البريطانيين عن مسرح الأحداث، لا سيّما أنّ الهجوم المرتقب قد بات وشيكًا. ويمكن القول إنّ السلطات العثمانية كانت توجّه على نحو خفيّ المحاولات المعارضة للسياسة البريطانية في المنطقة وتدعمها؛ تجنّبًا للاصطدام المباشر مع السلطات البريطانية.

بناءً على ما تقدّم، يظهر أنّ السياسة العثمانية اتّسمت إزاء التطوّرات المفاجئة على ساحل قطر الزيارة بالارتباك؛ ففي الوقت الذي يُشير فيه متصرف الإحساء إلى ضعف سيطرة السلطات العثمانية على القبائل في قطر، ومن ثمّ عدم مسؤوليتها عن أعمالها، كان وكيل الزيارة محمد رؤوف باشا يقدّم إنذارًا إلى السفن البريطانية المرابطة هناك يطالبها بمغادرة المنطقة، معلّنًا دور العثمانيين بالتنسيق مع شيخ قطر جاسم آل ثاني والمعارضين من قبيلتي بني هاجر والبوعلي بالهجوم على البحرين، بمشاركة العثمانيين (Ibid, 1895).

وللقضاء نهائيًا على الاستعدادات العثمانية-القطرية، أبحر الملازم كارت وايت (Cart white) قائد السفينة بيجن (Pigeon) إلى الزيارة، فوصل إليها في السادس من أيلول عام 1895، ووجّه تحذيرًا إلى الشيخ جاسم بضرورة مغادرتها وإنهاء الاستعدادات العسكرية فيها. ولمّا لم يستجب الشيخ جاسم لذلك التحذير؛ قصفت السفينة البريطانية بيجن الزيارة، ودمّرت ميناءها تدميرًا كاملًا. وفي السابع

من أيلول من العام نفسه اضطرَّ الشيخ جاسم للاستسلام، وعمل على تفرغ المنطقة، فعادت الزيارة خالية من السكان بعد إجبار قبيلة البوعلي على العودة إلى البحرين (Ibid, 1895).

تلا ذلك اتهام بريطانيا الشيخ جاسم بالتخطيط للهجوم على البحرين، غير أنه رفض تحمّل مسؤولية ذلك، مبيّنًا للمقيم البريطاني أنّ تلك العملية قد تمت بناءً على إشراف الدولة العثمانية وتعليماتها. ولما كانت السُّلطات البريطانية في الخليج ترصد تحركات الشيخ جاسم، الذي سمح للبوعلي والعثمانيين بتشكيل مصدر خطر على مصالح بريطانيا في البحرين؛ فقد قرّرت تغريمه ثلاثين ألف روبية، حصّلت من القوارب التي تمّ الاستيلاء عليها في أثناء الهجوم على الزيارة (Ibid, 1895).

وفي عام 1896م نشط الوجود البريطاني في الزيارة، وهذا يُعدُّ مؤشراً لامتداد نفوذها إلى قطر، ما جعل الدولة العثمانية تقدّم احتجاجاً ضدّ هذا النشاط، غير أنّ بريطانيا رفضت هذا الاحتجاج لعدم اعترافها بتبعية قطر للدولة العثمانية، واستمرت سياستها بربط مشيخات الخليج العربي بسلسلة من الاتفاقيات، من مثل: اتفاقية منع استيراد السلاح وتصديره من الخليج العربي وإليه، التي وقّعها شيخ البحرين عيسى بن علي في نيسان 1898م (Ibid, 1895).

وبهذا استطاعت بريطانيا مقاومة التّدخل العثماني في البحرين، غير أنّ العثمانيين استمروا في المطالبة بالسيادة عليها حتى العقد الأول من القرن العشرين وتشبّثوا بذلك، وبقيت الزيارة المكان المناسب لاستمرار مطالبهم، الأمر الذي جعل البريطانيين يُدركون أنّ الوجود العثماني في الزيارة يُشكّل خطراً على مصالحهم؛ لذا قرّروا مدّ نفوذهم إليها فاستولوا عليها عام 1905م، وأصبحت منذ ذلك الحين تخضع للنفوذ البريطاني، بعد أن كانت قاعدة لتحركات الدولة العثمانية تجاه البحرين.

وما إن استولت بريطانيا على الزيارة حتى هدأت المطالب العثمانية بالبحرين، وأخذ الموقف العثماني يسير نحو الضعف والقبول بسياسة الأمر الواقع التي انتهجتها السياسة البريطانية في صراعها مع العثمانيين، وإحكام سيطرتها على المنطقة، علاوة على أنّ الوجود العثماني في الإحساء، الذي كان يمثل النفوذ العثماني في منطقة الخليج العربي، كان يُواجه متاعب جمّة، عدا عن المتاعب التي كانت تواجهها الدولة العثمانية في أوروبا.

وهكذا اتّفتت عواملٌ كثيرةٌ سياسية وعسكرية واقتصادية على رجحان موازين القوى لصالح بريطانيا، حتى جاء مشروع اتفاقية لندن بين بريطانيا والدولة العثمانية في آذار 1913م، ليؤكد أنّ الدولة العثمانية لم تعد قادرة على الدفاع عن مصالحها وأقاليمها في الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية؛ حيث تنازلت الدولة العثمانية رسمياً عن مطالبها السابقة في السيادة على البحرين، وقد أشارت المادة الثالثة عشرة من الاتفاقية إلى ذلك.

وفي ظلّ هذه التطوّرات، أخذ النفوذ البريطاني في المنطقة يتصاعد تدريجياً بخطى ثابتة ومدروسة للهيمنة على منطقة الخليج العربي على نحوٍ عامٍّ والبحرين على نحوٍ خاصٍّ من خلال سلسلة من المعاهدات والاتفاقيات، بحجّة حماية التجارة، والمحافظة على السلام البحري. وأخذت السياسة البريطانية تعارض أيّ توجه لنموّ قوى محلية أو إقليمية من أجل فرض نفوذها على البحرين والخليج العربي.

الخاتمة:

لما كانت الدراسة معنيّة بالتنافس البريطاني العثماني على البحرين في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي، فقد وقفت على الظروف السياسيّة والعسكرية والاقتصادية المحيطة بذلك التنافس والمؤثرة فيه، ممّا أفضى إلى النتائج الآتية:

- 1- أدركت السياسة البريطانية ميّزاً أهميّة منطقة الخليج العربي، وبخاصّة البحرين، في تأمين طرق مواصلاتها إلى مستعمراتها في الهند؛ لذا استخدمت مختلف الوسائل الدبلوماسية والعسكرية، ولجأت أحياناً إلى سياسة المكر والدهاء في تعاملها مع القوى المنافسة لها؛ بُغية الحفاظ على تمركزها في المنطقة.
- 2- تُجمع المصادر التاريخية على أنّ الدولة العثمانية شهدت خلال القرن السابع عشر الميلادي واحدة من أشدّ فترات ضعفها، ممّا انعكس سلبيّاً على ولاياتها وأقاليمها المتعدّدة، خاصّة البعيدة عن مركز السُّلطنة؛ ممّا أتاح لبعض الحكام المحليين، مثل شيخ البحرين، بناء علاقات مع القوى الأجنبية الأخرى، مثل بريطانيا.
- 3- تميّزت السياسة البريطانية مع الدولة العثمانية بالازدواجية؛ للحفاظ على سياسة الأمر الواقع؛ حيث وقفت في بعض الأحيان إلى جانب الدولة العثمانية في صراعها مع بعض القوى المحلية كالسعوديين، مفضّلة بقاء ولاء البحرين الاسمي للدولة العثمانية على وقوعها تحت نفوذ آل سعود؛ بهدف الحفاظ على مصالحها في المنطقة.
- 4- اتّسمت السياسة العثمانية في فترة الدراسة بالارتباك والعشوائية، في حين كانت السياسة البريطانية بشقيها (لندن، وحكومة

الهند البريطانية) تسير على خطى مدروسة في ضوء تقارير مقيميها ومراقبيها في منطقة الخليج العربي، مما مكنها من ترسيخ سياستها في المنطقة، وسدّ السبيل أمام منافسيها، مقابل وجود عثماني هامشي.

5- انحصر اهتمام بريطانيا في منطقة الخليج العربي، خاصة البحرين، بالمناطق الساحلية ذات العلاقة بتأمين طرقها التجارية، كما أنها لم تقم نفسها في الدخول بحروب برية في عمق المناطق الداخلية، أو التدخل في علاقات الدولة العثمانية بالقوى المحلية الأخرى في شبه الجزيرة العربية إلا بالقدر الذي كان يخدم مصالحها.

التوصيات:

- إجراء مزيد من الدراسات التي تبحث في صراع القوى المختلفة على البحرين في العصر الحديث.
- إيلاء تاريخ الخليج العربي في القرن التاسع عشر الميلادي مزيداً من الدراسات والبحوث؛ لأنّ تلك المرحلة تُعدُّ مقدّمة للاستعمار الحديث.
- إفراء البحرين بدراسات معمّقة حول علاقاتها مع بلاد فارس والقوى المحلية الأخرى في منطقة الخليج العربي في القرن التاسع عشر الميلادي؛ لِمَا لتلك العلاقات من أثر في الواقع السياسي الراهن.

المصادر والمراجع

- أبا حسين، ع. (1989). صفحات من تاريخ البحرين من خلال الوثائق العثمانية، مجلّة الوثيقة، العدد الخامس عشر، السنة الثامنة، البحرين.
- أبا حسين، ع. (1997). الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة، مجلّة الوثيقة، السنة السادسة، البحرين.
- أباطة، ف. (1976). عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر 1839م-1981م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- أبو حاكم، أ. (1965). تاريخ شرقي الجزيرة العربية 1750م-1800م، نشأة وتطور الكويت والبحرين، ترجمة: محمد أمين عبد الله، منشورات مكتبة الحياة، بيروت.
- أبو زيد، ر، والنابوده، و. (1988). تاريخ الخليج العربي منذ العصور الإسلامية وحتى أواخر القرن التاسع عشر، ط1، مطبعة دبي، دبي.
- أحمد، إ. (1986). تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني 1516-1916، جامعة الموصل، الموصل.
- أمين، ع. (1977). المصالح البريطانية في الخليج العربي 1747م-1778م، ترجمه: هاشم كاظم لازم، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، بغداد.
- انجيسون، س (2001). مجموعة المعاهدات والتعهدات والسندات ذات العلاقة بالهند (البريطانية) والخليج والجزيرة العربية، ترجمة: عبد الوهاب القصاب، منشورات بيت الحكمة، المطبعة العربية، بغداد.
- بالمر، آ. (1992). موسوعة التاريخ الحديث 1789م-1945م، ترجمة: سوسن فيصل السامر ويوسف محمد امين، ج2، دار المأمون، بغداد.
- بن بشر، ع. (1391هـ). عنوان المجد في تاريخ نجد، تحقيق عبد الرحمن آل الشيخ، ط2، وزارة المعارف السعودية.
- التكريتي، س. (1965). التنافس التركي البريطاني على سيادة الخليج العربي في القرن التاسع عشر، مجلّة الأقلام، الجزء التاسع، السنة الأولى، بغداد.
- جونز، ف. (2014). "بغداد في منتصف القرن التاسع عشر (مذكرات القائد جيمس فيلكس جونز)"، ترجمة: عبد الهادي الساعدي، الدار العربية للموسوعات، بيروت.
- حبيب، م. (1990). وثائق عثمانية غير منشورة عن البصرة وأسطولها وصلاتها بالخليج العربي أواسط القرن التاسع عشر، مجلّة الوثيقة، العدد السابع عشر، السنة التاسعة، البحرين.
- الخطيب، م. (1981). التنافس الدولي في الخليج العربي 1622م-1763م، المكتبة العصرية، بيروت.
- الزياني، أ. (1973). البحرين 1783-973 دراسة في محيط العلاقات الدولية وتطور الأحداث في منطقة الخليج، دار الترجمة والنشر لشؤون البترول، بيروت.
- الزياني، أ. (1977). البحرين بين الاستقلال السياسي والانطلاق الدولي، ط2، القاهرة.
- سالदानا، جي، أي (1976). الشؤون القطرية من 1873م-1904م، تعريب: أحمد العناني، دولة قطر، وزارة التربية ورعاية الشباب، دار العلم، الدوحة.

- سخنيني، ع. (1997). مملكة هرمز أسطورة الخليج التجارية 1300م-1622م، سلسلة معرفية تصدر عن ندوة القافة والعلوم، دبي.
- السيار، ع. (1978). دولة البعارة في عمان وشرق أفريقيا 1624م-1749م، دار القدس، بيروت.
- الشناوي، ع. (1976). المراحل الأولى للوجود البرتغالي في شرق الجزيرة العربية، البحوث المقّمة إلى مؤتمر دراسات تاريخ شرق الجزيرة، لجنة تدوين تاريخ قطر، ج2، الدوحة.
- صبيحي، أ، والداود، م. (د.ت). البحرين ودعوى إيران، مطبعة عوف، القاهرة.
- الصراف، م. (1980). تطور قطر السياسي والاجتماعي في عهد الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة سوهاج.
- الصيرفي، ن. (1983). النفوذ البرتغالي في الخليج العربي في القرن السادس عشر، دار الملك عبد العزيز، الرياض.
- طه، ج. (د.ت). سياسة بريطانيا في جنوب الجزيرة العربية، دار الفكر العربي، بيروت.
- طهوب، ف. (1983). تاريخ البحرين السياسي 1783-1870، منشورات ذات السلاسل، الكويت.
- الطبيبي، أ. (1989). المواجهة العثمانية البرتغالية في جنوب الجزيرة في النصف الثاني من القرن السادس عشر، مجلّة البحوث التاريخية، مركز جهاد الليبيين، العدد الثاني، السنة الحادية عشر، حلب.
- العابد، ص. (1976). دور القواسم في الخليج العربي 1747م-1820م، مطبعة العاني، بغداد.
- العابد، ص. (1979). موقف بريطانيا من النشاط الفرنسي في الخليج العربي 1798م-1810م، مطبعة العاني، بغداد.
- العابد، ص. (1994). تحرير سواحل عمان من الهيمنة البرتغالية 1632م-1650م، مجلّة المعهد الدبلوماسي العماني، العدد التاسع، مسقط.
- عبد الكريم، ي. (د.ت). اتفاقيات الحدود الشرقية إلى نهاية القرن التاسع عشر، الحدود الشرقية للوطن العربي، دراسة تاريخية، دار الرشيد، بغداد.
- العبيدي، خ. (1969). البحرين من إمارات الخليج العربي، ط1، مطبعة المعارف، بغداد.
- العثيمين، ع. (1992). تاريخ المملكة العربية السعودية، ج2، ط4، مطبعة العبيكان.
- العناني، أ. (1981). الشيخ جاسم بن محمد آل ثاني ومشكلات الزعامة المحلية في الخليج العربي خلال القرن التاسع عشر، مجلّة الخليج، مركز دراسات الخليج العربي، المجلد 13، العدد الثاني، البصرة.
- الغيث، م. (2011). النزاعات السياسية والعسكرية في الخليج العربي في المدة ما بين 1840-1879، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 38، العدد 3، ص ص 727-758.
- قاسم، ج. (1985). الخليج العربي: دراسة لتاريخ الإمارات العربية في عصر التوسع الأوروبي 1507م-1840م، دار الفكر العربي، القاهرة.
- القهواتي، ح. (1980). دور البصرة التجاري في الخليج العربي 1869-1914، مطبعة الإرشاد، بغداد.
- كلي، ج. (1979). بريطانيا والخليج 1795-1870م، ترجمة: محمد أمين عبد الله، وزارة التراث القومي والثقافة: سلطنة عُمان.
- كلي، ج. (1973). الحدود الشرقية لشبه الجزيرة العربية، ترجمة: خير حماد، دار الحياة، بيروت.
- لوريمر، ج. (1977). دليل الخليج، القسم التاريخي، ج3، ترجمة: مكتب أمير قطر، الدوحة.
- المرشد، ع. (2011). البحرين في دليل الخليج، ط1، دار فراديس، بيروت.
- المنصور، ع. (1980). التطور السياسي لقطر في الفترة 1868-1916، ط2، دار السلاسل، الكويت.
- النجار، م. (1975). التاريخ السياسي لعلاقات العراق الدولية بالخليج العربي، مطبعة جامعة البصرة، البصرة.
- النجار، م وآخرون. (1984). تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ط1، جامعة البصرة، البصرة.
- نخلة، م. (د.ت). تاريخ الإحصاء السياسي 1818-1913، ذات السلاسل، الكويت.
- نوار، ع. (1968). تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا، دار الكاتب العربي، القاهرة.
- نورس، ع. (1982). السياسة الإيرانية في الخليج العربي إبان عهد كريم خان الزند 1757م-1779م، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد.
- وهبه، ح. (1967). جزيرة العرب في القرن العشرين، دار الآفاق العربية، القاهرة.
- ياغي، إ. (1995). سياسة مدحت باشا تجاه الخليج العربي (1869م-1872م)، مجلّة الوثيقة، العدد السابع والعشرون، السنة الرابعة عشر، كانون الثاني.
- B.D. (1874). Memerandum entitled British interestson the Goast of Arabia, Kuwait, Bahrain, and Qater 30 Jan 1874, vol.16.
- C.U. (1987). Aitchison, Treaties Engagement Relating to Arabia and Gulf, London.
- Ibid., (1895). The Art of War was first published in French in 1838 and republished in English in the United States in 1854 and 1862. Only a handful of antebellum officers formally studied The Art of War at West Point, since the class of 1859-1860 was the only one which used this work as a textbook. vol.14.

- F.O. 60/176 (1955). Admyiat, Bahrain Island, New York.
- Laurence, L. (1960). Persion Cities, New York.
- Lorimer, J. (1975). Gazetteer of the Gulf, Oman and Arabia, Holland, vol:1.
- R.E.P.D, (1873). C.U.Aitchison, op.cit; Penelope Tuson and Bardett, Records of the Emirates, primary Documents (1820-1958), London, 1990, From C.A Ross to the Govt of India, 4 Spe 1873, vol.4.
- Richard, S. (1992). Arabian Boundary Disputes (1639-1909), London, From C.L. Pelly to the Govt to India, 5 October 1869, A.B.D, vol.1. (A.B.D, 1992).
- Saldana, J.A. (1960). A précis of corers prudence Regarding the Affairs of the Persian Gulf précis of Bahrain Affairs (1904-1954), Calcutta.
- Winder, B (1965). Saudi Arabia in the nineteenth Century, New York.

The British – Ottoman Competition Over Bahrain During the Second Half of the Nineteenth Century

*Omar Mohammad Al-Qaralleh, Ahmad Mohammad Al-Tarawneh**

ABSTRACT

This study addresses the British – Ottoman competition over Bahrain during the second half of the nineteenth century in light of the strategic interests for each of them. It also tries to investigate the effect of such competition on the relations between both parties, represented in the diplomatic channels and political protest, and sometimes through some military actions, in order to enhance their influence, due to the economic, commercial and strategic importance of the Bahrain islands in the Gulf region.

The study tracked the most important stations of this competition between the British and the Ottomans, especially since this competition came at a time when Britain had carried out a series of actions represented in putting pressure on local forces especially sheikhs of Bahrain, where it obliged them to hold a number of treaties and agreements.

The study also discusses the Ottoman competition policy of the British policy in Bahrain, and attempts of the competing forces to exploit the internal power struggle between the members of the ruling family in Bahrain.

Keywords: Competition, Britain, Ottoman State, Bahrain.

* Al-Zaytoonah University of Jordan, Princess Sumaya University for Technology. Received on 15/3/2017 and Accepted for Publication on 19/7/2017.